الفصـــل الرابع

الجامعـــة رســـالة لا مؤسســـة

١ ــ الجامعات وتحديات العولمة .

٢ ــ الجامعة وسيناريو المستقبل .

٣ ــ مناهج جديدة للألفية الثالثة .

٤ ــ خطة مستقبلية للتطوير .

١ ـ الجامعات وتحديات العولمة :

انطلاقا من حرصنا على إطلاع المهتمين والمهمومين والباحثين والدارسين على المستحدثات والتجارب التربوية والتعليمية الحديثة تلقى المسئولية المهنية ، علينـــا أن نقدم إضاءات تربوية تعليمية ، تسعى إلى الوقوف على تجارب الآخـــرين ، وتقـــديم مستخلصات عن أهم دروسها ونواتجها ؛ لفتح آفاق الحوار التربوى بـــين المهتمـــين والمختصين على حد سواء لممارسة النقد الإيجابى ، وكشف مكامن القصور والعنـــف فى المشهد التربوى التعليمى الراهن ؛ من أجل غد أفضل نتحسب فيـــه الـــصعوبات والتحديات بعيدا عن جلد الذات ، بل ينطوى على قدرتنا على النهوض مـــن عثراتنـــا ونتجاوز أزمتنا ، ونستشرق آفاق مستقبل أفضل مؤمنين بالقوى الكامنة فى الشخصية العربية وما تختزنه من طاقات وإمكانات لا حدود لها ، تدفع حركتنا وتطلعاتنا وقدرتنا على الفعل والإنجاز دون حدود قصوى ودون ثقة مفرطة ، بل فى إطار من المرونـــة والحيوية والمراجعة والتصحيح ، والقدرة على مواكبة المتغيرات العصرية مع التنبـــؤ بالمستقبل مشاركين بفاعلية فى مسيرة العولمة ، والإفادة من نواتج ثـــورة تكنولوجيـــا المعلومات .

إننا نقدم هذه المقترحات التربوية والتعليمية ، باعتبارها مرتكزات يتم الانطـــلاق منها نحو إدارة حوار قومى حول التحديات الأساسية التى تعترض مسيرة التعليم خلال السنوات القادمة لتفعيل أهدافنا الوطنية وطموحاتنا القومية لتشكيل وهندســـة وتـــصنيع إنسان للألفية الثالثة . وأول هذه التحديات قضية العولمة بما تفرضه من تحديات ، وما تنطوى عليه من متغيرات وفوائد جمة لأولئك الذين يحسنون التعامل معها والتهيؤ لها، وما تؤدى إليه من التدنى والتعاضد الكونى ؛ الأمر الذى يجعل المؤسسات التعليميـــة

من مدارس وجامعات تخضع لمعايير كونية واحدة ، يكون فيها النجاح والتفوق رهنـــا بمرونة تلك المؤسسات التعليمية وقدرتها على التعامـــل مـــع المـــستجدات العالميـــة ومنجزات العصر ، وامتلاكها لأدوات المراجعة والتطوير وآليـــات تحـــسين القـــدرة التنافسية .

وثانى هذه التحديات أنه من منطلق هذا التقارب الكونى تأتى أهمية ما يطلق عليه المعرفة أو محو الأمية الكونية ؛ ذلك أنه دون امتلاك القدرة علـــى معرفـــة الآخـــر والتواصل معه ، لن تستطيع مؤسساتنا التعليمية الجامعية وما دون الجامعية أن تستفيد من النواحى الإيجابية فى النمو المطرد لظاهرة العولمة أو من التقدم الهائل الذى حققته ثورة تكنولوجيا المعلومات .. فتصبح عاجزة عن الإلمام بما يحيط بها من متغيـــرات متلاحقة ، ناهيك عن أن يكون باستطاعتها التعبير عن نفسها والتواصل مـــع الآخـــر بشكل واضح ومباشر ، وضمن هذا السياق تأتى ضرورة إتقان الطـــلاب المـــصريين للغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية ، حيث إنهـــا إحـــدى المطلوبـــات الأساســـية للحصول على المعلومات وتحصيل المعرفة الكونية ، كما أنها الأداة الرئيسة للتعبيـــر عن الذات والمشاركة فى مسيرة العولمة ، والاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومـــات والبحث العلمى الذى يتقدم بخطى عملاقة ؛ خصوصا فى مجـــالات العلـــوم البيئيـــة والهندسة الوراثية .. ناهيك عن استخدام الشبكة العنكبوتية الإنترنت ، باعتبار اللغـــة الإنجليزية اللغة العالمية وشفرة الدخول إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والحصول على المعلومات الكونية .

وثالث هذه التحديات يرتبط بسابقيه بصورة واضحة سواء من حيـــث الأســـباب وبدائل الحلول .. فقد أدى أسلوب الإدارة العتيق الذى يستند إلى قيادات تعليمية تفتقـــد الرأى والرؤى وسيناريوهات التطوير والتحديث المستقبلى للمدرسة والكلية الجامعيـــة على حد سواء إلى تعطيل الطاقات وغياب روح المبادرة الفردية وقمع التميز والرغبة فى المخاطرة باقتحام المجهول والخوض فى طرائق غير مألوفة ؛ ولأن ذلك الأسلوب الإدارى البيروقراطى يعتمد على انسياب القرارات فى مسار واحد مـــن أعلـــى إلـــى أسفل، وهيمنة الجماعة على الفرد ؛ الأمر الذى يؤدى إلى تضاؤل نصيب عضو هيئة

التدريس من فرص تحقيق الذات والتفوق وإظهار النبوغ الفردى ، كما يقلص من دور القطاع الخاص فى دعم التعليم والبحث العلمى فى المؤسسات التعليمية .

إن انتقاء قيادة المؤسسة التعليمية مدرسة كانت أو كلية جامعية فى ضوء الوعى بمسيرة تطوير التعليم المتنامية ، والمشاركة الفاعلية التى أهلته لجوائز الدولة والكفاءة التى شهد بها وزراء التعليم على مر السنين ، والعمل النشط داخل المؤسسة التعليميـــة وخارجها .. كل هذا يجعل من عميد المؤسسة التعليمية قيادة قـــادرة علـــى التحـــديث والتطوير والإسهام الواضح فى بناء العلاقات السوية ، وتسنيم الوعى التعليمى لـــدى أعضاء هيئات التدريس بل والطلاب معا حيث يعزز الشعور بالانتماء ، وتعميق روح العمل التعاونى الفريقى ، وإفساح الطريق للموهبة والإبداع وروح المبادرة والاستعداد للمشاركة ، وتحمل تبعات الحوار الإيجابى من أجل الارتقاء بمستويات الأداء ، وتقبل النقد الموضوعى ، وتبنى النقد الذاتى .

إن التحدى الرابع والأهم الذى يستوجب الالتفات إليه هو تعزيز ســـلطة الفـــرد ونصيبه من المشاركة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات ، ومن ثم زيـــادة قدرتـــه على التفوق والإنجاز . وتأتى عملية تعزيز سلطة الفرد مـــصاحبة ومبـــررة فـــى آن للاتجاه السائد عالميا لدعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وتقليص ســـلطة الدولة لحساب مؤسسات المجتمع المدنى وجماعات الضغط مـــن المتميـــزين .. إنـــه شريان حيوى يضخ مصادر جديدة للتمويل تدعم من كفاءة المؤسسة التعليمية وتـــأمين أهدافها ، هذا مع الاعتراف بالسيادة لوزارة التعليم توجيها ومتابعة وتقويما .

ولكى يستطيع مجتمع المؤسسة التعليمية أن يبث هذه الصفات وينميهـــا .. فإنـــه يحتاج إلى وجود منظومة متكاملة من السلوك والقيم الأخلاقية التى تحتفـــى بـــالتفرد وتطلق العنان للتميز والتفوق ، مع تقديرهم بطريقة أكثر إنصافا حيـــث إن أرواحهـــم المغامرة وفاعليتهم هى التى ستبنى المستقبل . وهنا علينا أن نودع فكرة المخرجات أو النتائج المتساوية ؛ لندخل إلى مؤسساتنا التعليمية مفهوما جديدا للعـــدل والإنـــصاف ، وهو المفهوم الذى يقدر المهارة فى الأداء ويقوم إمكانات التطـــور والنمـــو ، ويقبـــل الاختلافات والتباينات فى القدرات والمواهب الفردية على أنها حقيقة مسلم بها .

إن الجامعات ومعاهد التعليم العالى لكى تقوم بتنمية موارد بشرية قـــادرة علـــى التفوق فى عملها ، وتقديم مستوى أداء متميز عالميا .. فإنه من الضرورى أن تعمـــل الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى على تحسين قدراتها التنافسية دوليا .

يجب أن يجرى إنشاء وإدارة تلك المؤسسات الجامعية بأكبر قـــدر ممكـــن مـــن الحرية ، وكذلك أن تتم تهيئة بيئة تنافسية بما فى ذلك جعـــل المؤســـسات التربويـــة والبحثية متعددة الجنسيات ، وتقويم الأداء الجامعى من حيث التعليم والبحث العلمـــى وخدمة المجتمع المحلى وتنمية البيئة لكل كلية جامعية على حدة ، وتـــسويق أنـــشطة الجامعات وخبرات أساتذتها ومراكزها العلمية ، والتوظيف النشط لأعـــضاء هيئـــات التدريس لخدمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية بمقابل مادى مجز ، والتوسع فى إنشاء الأقسام العلمية فى كليات الجامعة ، بما يتفق ومطالب سوق العمـــل المتغيـــرة علـــى المستويات الداخلية والخارجية ، واتخاذ المزيد من الإجراءات التى تهدف إلى تحسين الأداء التربوى والقيمى وتعزيز المهارات والقدرات المهنية ، بعد تحـــديث توصـــيف المهن فى إطار منتج جامعى متطور يتفق مع الأوضاع القائمة والقادمة .

إن السعى نحو انفتاح الجامعات على سوق التعليم الجامعى والبحث العلمى يتطلـــب تنشيط عقد الاتفاقيات بين الجامعات القومية ومثيلاتها فى مـــصر ؛ خاصـــة فـــى ميـــدان الدراسات العليا ، الأمر الذى يتطلب آليات جذب وتبسيط الإجراءات على كافة المستويات لسرعة تسكين الطلاب العرب فى الجامعات المصرية وفتح أبواب الانتساب الموجه علـــى مصراعيه أمام هؤلاء المنشغلين بوظائفهم ولديهم الرغبة فى استكمال دراساتهم الجامعية أو العالية ؛ خاصة وأن جامعاتنا مترعة بالخبرات والكفاءات الرفيعـــة مـــن أعـــضاء هيئـــة التدريس على مستوى التعليم والبحث العلمى على حد سواء .

إن التقدم المطرد للعولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات تفـــرض علينـــا تحقيـــق مستوى تميز للتعليم الجامعى والبحث الجامعى ، يصل بنا إلى المستوى العالمى وهذا الأمر يستوجب العناية بإتقان تكنولوجيا المعلومات ، وإتقان آليـــات الحـــصول علـــى المعلومات الكونية مع المحافظة على القيم الإنسانية والربحية معا ، ودراسة مختلـــف اللغات الحية فى توازن لطلاب الجامعة ، والسعى نحـــو تبـــادل أســـاتذة الجامعـــات المتميزين بين جامعاتنا والجامعات الأخرى ، ورعاية البحوث التطبيقيـــة الجماعيـــة

مشاركة بين خبراء الجامعات والممارسين الميدانيين فى المؤسسات الإنتاجيـــة ، وأن تتحول الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى إلى واقع وحياة بفكر جديـــد لأساتذة الجامعات وقيادتها المخلصة .

لقد جاء إنشاء جامعات خاصة فى إطار مسيرة تطوير منظومة التعلـــيم العـــالى المتنامية لتكون رافدا إضافيا لمؤسسات التعليم الجامعى الحكومى ، ولتخلق نوعا مـــن التنافس من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمى ، وحتى تخفف العبء على المؤســـسات الجامعية الحكومية ، وحتى تتيح فرصا متزايدة للتعليم الجامعى والعالى داخل الوطن ، لترتفع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعى من ١٩,٧ % إلى ٢٨ % .

وقد قابلنا القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنـــشاء الجامعـــات الخاصـــة بعـــدم الاستحسان .. أفليست هذه الجامعات الخاصة اختراقا لتكافؤ الفرص فى التعليم القـــائم على أساس القدرات العقلية وإمكانات التحصيل المعرفى ، بل على أســـاس القـــدرات المالية وإمكانات دفع المصروفات وغيرها من تكلفة التعليم الجامعى ؟ ثـــم مـــا تلـــك التخصصات الجديدة التى تتناولها مناهج وبرامج تلك الجامعات الخاصة ولا يوجد منها مقررات مناظرة وأساتذة متخصصون فى جامعاتنا الحكومية الاثنتى عشرة ؟ ثم إلـــى متى ستظل كل مجموعة أو جماعة أو فئة أو شريحة اجتماعية فى مصرنا المحروسة تبحث وتتحايل أحيانا عن حلول فئوية لمشكلات مجتمعية عامة ، وتنشد بذلك خلاصا لذاتها دون الاهتمام بالحلول الجذرية العامة ؟ لأن هذه المؤسسات الخاصة تمثل حـــلا للكسالى وأنصاف المتعلمين من أبناء وبنات الأثرياء الذين يريدون أن يضمنوا لأبنائهم تعليما جامعيا ، بل الحصول على شهادات جامعية تفتح لهم فرص المكانة والقيادة التى يوفرها لهم أقاربهم من أصحاب الأصوات العالية والنفوذ والثروة .

إن تسمية هذه المؤسسات التعليمية بالجامعة تسمية لا تتفق ومقاييـــسنا العلميـــة الدولية ، التى تتخذها منظمة اليونسكو لتصنيف مؤسسات التعليم فيما بعـــد المرحلـــة الثانوية .. فمن حيث البنية لا تسمى جامعة إلا إذا تكونت من كليات ومراكز علميـــة رئيسة متنوعة . والأهم من ذلك أنها لا تسمى جامعة إلا إذا قامت فى عالمنا المعاصر بثلاث وظائف مقترنة بعضها ببعض اقترانا عضويا . وتلك الوظائف الثلاث ، هى : التدريس ، والبحث العلمى الجامعى ، وخدمة المجتمع وتنميـــة البيئـــة . والوظيفتـــان الأولى والثانية ارتبطتا بقيام الجامعات منذ أقدم العصور ؛ حيث تغـــذى كـــل منهمـــا الأخرى ، واستحدثت الوظيفة الثالثة باعتبارها جزءا من بنية الجامعة ووظيفتها فـــى

السنوات الأخيرة . ولما كانت تلك المؤسسات التعليمية تقتصر على القيـــام بوظيفـــة التدريس دون سواها .. فإنها فى حاجة ماسة إلى سرعة مواءمة أوضاعها حتى تصبح جامعات خاصة .

وإذا كان الخلاف فى الرأى يوسع قاعدة المودة ، فما نريده من تلك الجامعـــات الخاصة هو حسن إعداد رأس المال البشرى لاختراق مشكلات التنميـــة المطـــردة ، ولمواجهة تحديات المستقبل .. نريد من تلك الجامعات أن تضع نفسها موضع المنافسة مع الجامعات الحكومية ، من حيث : ثراء البيئة التعليمية التعلمية ، وثـــراء المكتبـــة الجامعية والأنشطة الطلابية والتقنيات الحديثة ، والسعة نحو استقدام أساتذة مرمـــوقين مصريا وعربيا ودوليا ، وتوظيف أنشطة التعليم والتعلم الذاتى الحديثة وأساليب التقويم التى تتسم بالشمول والتنوع والاستمرارية ، واستقطاب أوائل الثانويـــة العامـــة مـــن الطلاب الفائقين لتحقيق المنافسة والحوار بين الطلاب ، والاهتمام بالتطبيقات الميدانية فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتدريب العملى داخل مصر وخارجها ، واستزراع الخبرات التعليمية الجديدة؛ خاصة وأن قيادة التعليم رفعت شعارا أن الجامعات الخاصة وجدت لتبقى ، كما أنها ساندتها باعتبارها تجربة جديدة وبهدف تشجيع الرأس المـــال الوطنى فى المشاركة الفاعلة والاستثمار المحسوب فى التعليم لتحقيق التنمية البشرية ، بعيدا عن الاستثمار المادى والقيم الربحية التى تحقق المصلحة الخاصة .

ولعل الدافع إلى هذا الموقف أنه رغم كـــل الجهـــود المبذولـــة لتحـــسين الكفـــاءات والدرايات والمهارات البشرية .. فإن موقع مصر فى تصنيف القوى البشرية كما ونوعا لا يزال دون مستوى الطموح الواجب والضرورى ، حتى يكون الإنـــسان المـــصرى أكثـــر اقتدارا وكفاءة على الفعل والتعامل مع مطالب القرن الحادى والعشرين. ومن ثـــم .. فـــإن التحدى فى جميع الحالات يتجه نحو ضرورة إتاحة المزيد من فـــرص التعلـــيم الجـــامعى والعالى ، مع الحاجة الملحة إلى تجديده وتوسيعه وتنويع مجالاته العلمية والبحثية وإنـــشاء أنماط جديدة كالتعلم من بعد ؛ من أجل المشاركة الفعالة فى إعداد الأفراد وتمكيـــنهم مـــن التفاعل الجيد مع المتطلبات العالمية لزيادة الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل ، وتنوع مهاراتهـــا العالية مع التغيير المتلاحق فى مطالب سوق العمل المتغيرة .

ومن المعترف به اليوم على نطاق واسع أن التنمية والتحديد فى جميع قطاعـــات المجتمع اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى مدى توافر مؤسسات جديدة للتعلـــيم

الجامعى والعالى ومراكز بحثية ، وإلى درجة ارتباطها بمواقـــع الإنتـــاج والتطبيـــق التكنولوجى . ومن ثم تبدو أهمية التشجيع على تنمية المهارات الأساســـية التعليميـــة والعلمية والتكنولوجية فى المجتمع المصرى من جهة وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بها من الجهة الأخرى .. فنحن فى حاجة لإرساء نهضة قوامها العلم والإبـــداع فـــى المجالات التنموية المختلفة ، وتجديد أساليب التفكير ؛ بحيث لا تتوقف عنـــد مجـــرد عمليات النسخ والمنسوخ لعلوم الآخرين ، بل تنطلق هـــذه الأســـاليب نحـــو تجديـــد المنهجيات الحاكمة لتحقيق الاستيعاب الأفضل لمنجزات العالم المتقدم فى مجال العلوم والتكنولوجيا ؛ تمهيدا لإنتاجه بعقولنا وفى مختبراتنا وداخل مدرجات وقاعات ومعامل ومكتبات جامعاتنا .

إن من أهم تحديات ظاهرة العولمة تنمية البشر كـــأفراد متعـــاونين وموهـــوبين ومبتكرين ؛ فالثروة البشرية هى عماد التنمية وغايتها ، كما هى وسيلتها والمحركـــة لبرامجها إذا ما توافرت لها مستويات التحدى توافر أنظمة تعليمية متطورة ومـــزودة بأنشطة ومناهج قومية ، تتيح فرص تنمية الشخصية الوطنية ، وتمكنها من التعبير عن الاختيارات والرفض والشكوى كبيئة ديمقراطية أولى يحتك بها الطلاب وتصبح فـــى هذه الأنظمة التعليمية أولوية قومية على جميع المستويات فى المـــدارس والجامعـــات والتعليم العالى على حد سواء .

إن من الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة مولد الجامعات الخاصـــة ؛ فهى ترجمة واضحة لخصخصة التعليم استجابة لعدم وفاء الحكومة بمتطلبات تـــوفير نوعية جيدة من التعليم الجامعى والعالى ، وتقلص مسئولياتها وأدوارهـــا الاقتـــصادية والاجتماعية .

ولعل من أشكال خصخصة التعليم ما يلى :

- ظهور المدارس والجامعات الخاصة ، وانتشارها بـــسرعة كبيـــرة تحـــت تمويـــل جمعيات أو مجموعات من الأثرياء أو الشركات الخاصة وبإشراف بسيط من الدولة.
- تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم ، أو جزء منها فى صورة رسوم وضرائب .
- تطبيق نمط من الخصخصة من داخل التعليم الحكومى على شكل نوعية جديـــدة أو أقسام جديدة تدرس بلغات أجنبية داخل كليات جامعية متميزة تتلقـــى نفقاتهـــا مـــن الحكومة .. إلا أنها لا تفتح أبوابها إلا لنوعية خاصة من الطلاب فى مقابل رســـوم

دراسية ، وتعمل هذه الظاهرة على تحيز تخصيص الموارد العامة لصالح الفئـــات العليا فى المجتمع .

- تطبيق نظام القروض الطلابية ؛ بحيث يقوم أحد البنوك بـــإقراض الطالـــب تكلفـــة دراسته ، ثم يقوم باستردادها فيما بعد التخرج مع فائدة محدودة ، ويتم استرداد هذا القرض فى صورة أقساط أو دفعة واحدة .

إن أشكال خصخصة التعليم المتسارعة فى النمو تؤثر سلبا على التعليم من حيث نوعية المنتج التعليمى ، كما أنها تكرس التفاوت وتعمق الفجوات بين المتخرجين فـــى تلك الجامعات الخاصة ونظرائهم فى الجامعات الحكومية ، حيث تدهور برامج الإعداد وأساليب التقويم والاعتماد على أعضاء هيئـــة تـــدريس ، دون المـــستوى المطلـــوب وتكريس فكرة التعليم للامتحانات، وليس لسوق العمل أو للمواطنة وعصر المعلومات، وعدم الوعى بأهمية الرصيد المعرفى القومى كمعيار لتقدم الدولة ونجـــاح برامجهـــا التنموية ؛ ذلك أن الجامعات الخاصة تتخلى عن معيار الجودة نظرا لاضطراب بيئـــة التعلم من حيث كونها مؤسســـة عاملة تخضع لما يخضع له ســـوق العمل عامة مـــن قوانين الجدوى والربحية والتنافسية ، ومن ثم .. فإنها تتخلى عن وظيفتها الأساســـية والثقافية المعهودة بنقد التراث ورعاية القيم العربية الأصيلة ، وإعـــلاء قيمـــة اللغـــة العربية بين طلابها وأعضاء هيئات التدريس بها .

وعليه .. فنحن فى حاجة إلى جامعات خاصة تحقق المواجهة الناجعة لتحـــديات العولمة ، والتفاعل الإيجابى مع متغيراتها بإعادة ترتيب القـــوى المجتمعيـــة والعمـــل والتنفيذ بكفاءة من خلال أنظمة تعليمية جديدة مرنة ومتطورة تساعد فى إحداث التنمية البشرية ، وتشكل نوعية من البشر متميزة ، تكون بمثابة الكتلة الحرجة فى دفع برامج التحديث والتجديد والتنمية والتقدم ، وتطويع مسارات التغير والتمويل الحضارى مـــن أجل مستقبل أفضل .

٢ ـ الجامعة وسيناريو المستقبل :

الجامعة فى رسالتها الأصيلة مستودع للمعرفة والخبرة .. هى منتجة لها وناقلة وموزعة لمحتوياتها ، وهى مطورة ومجددة لرصيدها ، وموظفة لثمراتها فيما ينفـــع الناس . كما أن الجامعة فى تحولاتها وتصاريفها السائدة التى تولدت من تراكم تاريخى

فى الفكر والتقاليد – تجسد فى وقائع مؤسسية من قوانين وممارسات – تمثل حاضـــنة للمستقبل بمختلف احتمالاته ، وتطلب التطوير والتغيير نحو كيان أكبر وأكثر فاعلية ، وبين ما ينبغى أن يتحقق والواقع المتحقق فى رسالة الجامعة بون شاســع ومــساحات تتفاوت اتساعا بين الحين والآخر ، فى ضوء ما تعايشه وتتفاعل مع مــن متغيــرات وأحداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . فالجامعة وإن واصلت مهمتهــا فــى تخريج آلاف من المؤهلين للعمل فى أجهزة الدولة والقطاع الخاص ، وفى الأعمــال المهنية فى الأقطار العربية ، وقدمت زادا ضخما من البحوث والكتب التى لا تــزال بعضها مراجع علمية رصينة ومصادر للتنوير والتثقيف .. إلا أن هذا الحصاد لم يكن دائما فى المستوى المتوقع من الجامعة .. قمة المنظومة التعليمية ، ومعقد الأمل فــى تحديث المجتمع وتطويره .

وعليه .. فقد دأبت البحوث الجامعية واتجهــت لاستكــشاف العوامــل والقــوى والتيارات الداخلية والخارجية التى تشكل دورها القيادى فى صنع الأحداث ، والتأثير فى توجهات القرار والمسار الوطنى . وعليه أيضا اتجهت البحــوث الجامعيــة فــى استقصاء ما ترسب فى أحوال المؤسسة الراهنة من مخلفات الماضى فى أبعاد الحاضر استشرافا للمستقبل .

وامتدت البحوث الجامعية فى سياق تحد جديد فيما عرف بتيارات العولمة وعواصفها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وما ارتبط بهــا مــن الثــورات العلميــة والتكنولوجيــة والمعلوماتية والاتصالية . ومن أجوائها تولدت مصطلحات النظام العالمى الجديد ، والقرية الكونية ، واقتصاد السوق ، وحرية التجارة ، والاستثمار ، والشركات المتعددة الجنسيات ، والعرض والطلب ، ونهاية التاريخ ، وصراع الحضارات ، وما بعد الحداثــة ، والهويــة الثقافية وغير ذلك من المفاهيم والنظريات والرؤى .

ومع هذه المعالم والأفكار ، تظهر قوى طاغية فى محيط العولمة أبرزها القــيم التنافسية التى يحكمها استهداف الربح بكل وسيلة ، وفى طياته ينمو الفــساد والعنــف والجريمة والأنانية الفردية ، وتتغلب المصلحة الذاتية على المصلحة العامــة .. هــذه التيارات العولمية المتلاطمة تنذر بالهيمنة الغربية للدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى فى الوقت ذاته مجسدة لاستقطاب مركزى لعالم الشمال فى مجموعة

الدول الصناعية الثمانية ، يواجه عالم الأطراف فى الجنوب من الدول النامية فى علاقات غير متكافئة وغير متكافلة، بل وغير إنسانية. وعليه.. فلم يعد السلاح أو القوة العسكرية أداة الغرب للسيطرة والاستغلال ، وإنما أصبح التعليم وأصبحت الجامعات ساحة للحرب ، حيث يستعر ويشتعل أدوار القوة من خلال الآليات والتكنولوجيا وتوظيفها فى إنتاج السلع والخدمات ؛ حيث تسود قيم الأقوى والأعنف فى مضمار المنافسة فى آفاق السوق العالمية . ويتم تأسيس المنافسة على مصادر العلم والتكنولوجيا وما تعلم أو تعلم . ولما كانت المعرفة قوة ، فلا مناص من التسليم بضرورة امتلاك هذه القوة ، والتخطيط السليم لاكتسابها وتمثلها وإنتاجها وتوظيفها فى مجالات التنمية الذاتية المستدامة ، التزاما بخصائص اقتصاد المعرفة ، وما يتطلب ذلك من تنمية بشرية ذات كفاءات عالمية مقتحمة ومبدعة .

إن خطاب القيادة التعليمية والسياسية رسم صورة مصر كما نريدها دولة عصرية متطورة ، تمثل رصيدا لأمتها العربية ، وتؤدى دورا فاعلا وإيجابيا على الصعيد العالمى ، حيث ذكر أننا مصرون على أن تصبح مصر دولة عصرية حديثة ، تقوم على أساس الديمقراطية والحرية وتعزيز المشاركة الشعبية ، وتنهض على اقتصاد السوق الحرة التى يقوم فيها القطاع الخاص بمسئولياته جنبا إلى جنب مع الحكومة ، وفى إطار يحقق العدالة الاجتماعية ، ويرعى محدودى الدخل ، ويضمن استفادة الجميع من عوائد التنمية .

وأكد أن منهج التعامل مع هذه التحديات تأتى على قمة أولوياته تطوير التعليم ، وأن يتم ذلك على ثلاثة محاور رئيسة : **الأول** تطوير مناهج التعليم بما يواكب المعايير الدولية ، والاهتمام بتدريب القائمين على العملية التعليمية وضمان مجاراة التعليم بأنواعه المختلفة لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية ، **والثانى** توسيع مشاركة المجتمع فى العملية التعليمية ، من خلال تعزيز دوره فى الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة ، **والثالث** تطوير البنية الأساسية اللازمة للتعليم من خلال الاهتمام بالمدرسة فنيا وتكنولوجيا بما يوفر البيئة الملائمة لتربية نشء المستقبل . وإنه لمن واجبنا أن ندرس فكر التربويين بعناية ؛ من أجل مستقبل أفضل عبر بوابة التعليم الجامعى والعالى .

وعليه .. فإنه من المسلم به فى سياق التغيرات السريعة والمتلاحقة فـــى آفـــاق الحياة حاضرا ومستقبلا ، أن تغدو عمليات التطوير والتجديد ضرورة ملحة لمختلـــف أنساق المجتمع الفكرية والمادية والتنظيمية والسياسية . ويقع تطوير المنظومة التعليمية فى قلب معظم هذه الأنساق ، سواء فى التفاعل بينها ، أو فى تفاعلها مع المتغيـــرات العالمية . وتشتد الحاجة إلى مداومة التقييم والتطوير لمؤسسة الجامعة تكيفا وتكييفـــا ، مسايرة وقيادة لحركة المجتمع وطموحاته فى ضوء مجموعة متشابكة من الدواعى .

ويضاعف من الضرورات للتطوير الجامعى النمو المتزايـــد للطلـــب الفـــردى والأسرى عليه ، وتسارع التغيير فى مطالب التشغيل ومهاراته وتكنولوجياته ، فضلا عن ظهور نظريات ومفاهيم ومعارف علمية وفنية ، ووسائط جديدة للتعليم والـــتعلم ؛ مما لابد أن تنعكس على أهداف التعليم الجامعى وبنيته ومناهجه وطرائـــق وأســـاليب التعليم والتعلم والتقويم فى قاعاته وفى خارجها .

إن من الأمور التى تتطلب المراجعـــة وإعـــادة النظـــر ، ســـيطرة المركزيـــة وبيروقراطية الدولة على مجريات العمل الجامعى ؛ مما يحد من شعار اســـتقلاليتها ، وتوافر مناخ الحرية الأكاديمية فى أداء مهماتها التدريسية والبحثية ، ومنها ما أدى إلى اختلال فى التوازن بين أعداد الملتحقين بالدراســـات النظريـــة والدراســـات العلميـــة التكنولوجية وتلك المشكلة صدرها التعليم ما قبل الجامعى إلى التعليم الجامعى ؛ حيث سمح للآلاف من طلاب المستوى الأول بالثانوية العامة القسم العلمى بأن يتم قبـــولهم بالمستوى الثانى للثانوية العامة القسم الأدبى .

كما أننا نلحظ بوضوح أثر أيديولوجية الاقتصاد الحر بسوقه وشركاته فى الأعداد الهائلة من الطلاب الذين يلتحقون بكليات التجارة ، سواء فى شعبة المحاسبة أو شعبة إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو بكليات الإعلام . وهذا مؤشر على الاختيار نحو التوجه إلى العالم الخارجى وحاجاته ؛ حتى لو استدعى ذلك ضعف الاهتمام بمطالب التنميـــة الداخلية ، أو إلى استنزاف عقول خريجى جامعاتنا بإغراءات الهجرة إلى دول الشمال.

إن جامعات المستقبل تتطلب عقولا جديدة لقيادتها وإدارتها ، أو تغييرا فى الأفكار لا فى الأشخاص وهذا أمر يتعذر حدوثه ، وصولا إلى قرارات جريئـــة ومقتحمـــة ، تـــدرك

أهمية التغيير وآثاره القريبة والبعيدة ، وأهمية دور الجامعة من قبل مجتمعنا ، ومن جانب أساتذتها وقياداتها ، وهذا بدوره يتطلب حشدا لجهودهم ومواردهم كـــاف لخلـــق جامعـــة المستقبل .. جامعة تسهم فى بناء مجتمع ناهض بخصوصياته الثقافية ومطور ومدافع عـــن هويته الحضارية وقيمة القومية الإنسانية ، وينأى بجامعته عن أن تمتد إليه نزعات الربح، كما لو كانت مشروعا خاصا أو تطغى على تنظيماتهـــا ومـــضامينها توجهـــات العولمـــة الرأسمالية فى تقييم رسالتها ونتاجها ، وليكن شعار تطويرها الحقيقى ، هو السعى نحـــو : ترسيخ ثقافة أصلية معاصرة متجددة مبدعة ، تسهم فى بناء مجتمع جديد ، يحقـــق آيـــات العدل الاجتماعى فى العلم والمعرفة، ويوفر اطراد النماء والاقتداء والثقة بالنفس لثروتـــه البشرية ، صانعة التقدم والنماء والرخاء .

إن السؤال الجرئ الذى يجب أن نوجهه إلى جامعاتنا الحكومية والأهلية على حد سواء ، هو : ماذا قدمت من مقترحات وبحوث لتحقيق التطوير الـــشامل والعـــصرى للتعليم العالى والجامعى تفعيلا لتوصيات المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقـــد فـــى فبراير ٢٠٠٠م ؟ وهلا عقدت جامعاتنا لقاءات شهرية حوارية بقصد مناقشة خمـــسة وعشرين مشروعات للتطوير ، تمثل الخطة الاستراتيجية المستقبلية لتحديث مـــصر ؛ بحيث يتم مناقشة كل مشروع منها فى عدد من اللقاءات المحددة ســـلفا مـــع أســـاتذة الجامعة وإداريها وطلابها ورجال الأعمال ، أم من خلال أنشطة مراكزهـــا البحثيـــة وتعاونها مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى ؟ ومتى يصبح المعيار الرئيسى فـــى اختيار القيادات الجامعية امتلاك القدرات والـــرؤى لإحـــداث التطـــوير والتحـــديث ، والانشغال بالشأن العام ، والمشاركة الفاعلة فى مسيرة تطوير التعليم المتنامية بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ؟ أفليس هذا المعيار كفيلا بتحويل الأقوال إلـــى أفعـــال ، والاستراتيجية المعلنة إلى واقـــع وحياة ؟

إن الأجدى للتعليم الجامعى ولدوره فى تنمية شاملة – بـــل للمجتمـــع بأكملـــه – مساندة الرأى العام لما يبذل من جهود حثيثة لتطوير المنظومـــة الجامعيـــة ، والنقـــد الإيجابى البناء لأدائها ، والإسهام فى اقتراح الحلول الرشيدة والممكنة . وهذا بطبيعة الحال لا يجدى دون نقد ذاتى صريح نمارسه للمنظومة التعليميـــة ، والـــسعى الجـــاد الدؤوب لتقويم سياستها وأساليب تنفيذها ، مستندين فى ذلك إلى أن التعليم رؤية قومية،

وأن سياسته سياسة ديمقراطية ، وأنه لابد من الارتقاء بالتعليم العربى إلـــى مـــستوى العالمية ، وأن التطوير ينبع من أستاذ الجامعة ولا يفرض على أستاذ الجامعة ، كمـــا تفرض علينا المسئولية المهنية ، وعضوية المجلس القومى للتعليم والبحـــث العلمـــى والتكنولوجيا دعم مسيرة تطوير التعليم المتنامية من أجل تحديث مصر .

- إن الدراسات التربوية الحديثة ترفدنا بأهداف أكاديمية ومهنيـــة لمؤســـسة الجامعـــة تأخذها إلى مشارف المستقبل ، وهى :

- التوسع المطرد فى فرص التعليم الجامعى باعتباره من حقـــوق الطالـــب المؤهـــل للالتحاق به ، واعتبار الجامعة هى المسئولة عن إعداد الكفاءات البشرية العالية نحو تأسيس مجتمع المعرفة .

- تمكين الطالب من التزود بالمعرفة من مختلف مصادرها المتاحة ، بما فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات ، دون الاقتصار على مصدر واحـــد فيمـــا عـــرف بالكتـــاب الجامعى . ومن المفارقات المقبولة أن خطاب وزير التعليم العالى والدولة للبحـــث العلمى يفعل فى مجمله خطاب أستاذ الجيل لطفى السيد؛ حيث قال: (نحن لا نعطيكم كتبا مقررة ، فإن غرض التعليم الجامعى تثقيف العقل ، لا ملء الحافظة ، غرضه تنمية ملكة البحث العلمى ومعرفة أنهاجه وأنماطه ، وتوسيع آفاق الإدراك) ناهيـــك عن اعتبار المكتبة مركز مصادر التعلم .

- تقترن عملية التعليم بتكوين مهارات التعلم الذاتى ، وتأكيد دور كل من المعلم والطالـــب فى ممارسة التعلم الذاتى ، كجزء لا يتجزأ من رسالة تكوين الطالب الجامعى .

- تنمية مختلف القدرات العقلية وأنماط التفكير العلمى بمختلف مناهجـــه ومنـــاظيره ، واكتساب المهارات والتكنولوجية المرتبطة بتطبيق المعرفة النظرية .

- يعتبر الانشغال بالبحث العلمى من بين أهم واجبات الأستاذ الجامعى ، وهو واجـــب متصل لا ينقطع طوال حياته الجامعية . والحرية الأكاديمية فى إجـــراء البحـــوث ونشر نتائجها هى اللحن المميز لرسالة الجامعة . وتؤكد الدراسات الحديثة المقارنة ما يشيع من شعار فى الأوساط الجامعية الأمريكية من عبارتى : (انشر أو اختفى) ، (ابتكر أو تبخر) .

- تمكين الطلاب من تنظيم وممارسة أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، من خلال تنظيمات اتحادات الطلاب وانتخاب قياداتها بنزاهة ؛ تدعيما لتربيتهم الاستقلالية ؛ لأن التعليم الجامعى أساسه حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال ، لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال، وكذلك التربية الجامعية قوامها عندنا حرية العمل.

وأهم المعالم المعيارية عند وضع التصورات المستقبلية لرسالة الجامعة هى :

- تكوين نظام تعليم جامعى مرن ومتكافئ وكفء .
- ضمان استقرار مصادر التمويل .
- تأكيد التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعى .
- مرونة أنظمة التعليم الجامعى والعالى .
- تحديد المستويات التعليمية المرغوبة ، والأهداف التعليمية المأمولة.
- الحصانة ضد الاستغلال السياسى .
- فتح قنوات لتوثيق الصلات بين قطاع التعليم الجامعى وقطاعات المجتمع .
- تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية .

إن سيناريو الجامعة فى المستقبل يتوقع حدوث طفرة فى معدلات القيد فى التعليم العالى ؛ نتيجة لزيادة الطلب الفردى والأسرى على التعليم لمواجهة معـــدلات النمـــو السكانى ، وما تقتضيه من زيادة فى الأعداد المطلقة للفئة العمريـــة المقابلـــة للتعلـــيم العالى (١٨-٢٣) ، ولزيادة تدفقات الطلاب خريجى الثانوية العامة والثانويـــة الفنيـــة كنتائج متوقعة مع التطوير والتحسين والتوسع فى التعليم الثانوى العام ، وسوف تظهر الطفرة فى معدلات القيد فى إطراد ، بحيث يتوقع أن تصل إلى معدل ٣٥% فى نهاية الخطة السابعة بعون الله عام ٢٠١٧ م .

ومع هذه الطفرة فى معدلات القيد ، سوف تقوم الدولة بالتوسع فى إنشاء جامعات جديدة ، كما سوف تشهد هذه الفترة تأسيس جامعات خاصة جديدة بحيث تقـــام هـــذه الإنشاءات الحكومية والخاصة فى مناطق جغرافية ومدن ، لا تقع فى نطاق الجامعات الحالية ، كما قد تشهد عملية دمج لبعض الفروع والكليات الجامعية الحالية لتصبح نواة لجامعة جديدة ، وسوف تؤدى مواقع التطوير إلى تعزيز بعضها الـــبعض لتتكامـــل ، وتتألف فى طاقة متعاظمة من التغير الأساسى الدافع للتطوير والتقدم فـــى المنظومـــة الجامعية بنية ومضمونا وبشرا .

وسوف يدعم هذا النمو ما يتوقع من استمرار بدايات النمو الاقتصادى ، وتوقـع زيادة معدلاته بما يتجاوز ٥ % سنويا فى سياق خطة التنمية الخامسة وما تلاها مـن خطط التنمية ، وما تشير الحاجة إلى الارتفاع بإنتاجية الفرد التـى تتطلبهـا الثـورة المعرفية ، وشروط السـوق العالمية فى القدرة التنافسـية والتصديرية ، وهـذه كلها لا تحقق إلا من خلال تعليم جامعى متميز لخريجيه ولأبحاثـه . وتحـسب كـذلك أن تتأصل وتتوسع وتتعمق آيات النهج الديمقراطى فى آفاق المجتمع ، سواء فى مجالسه التشريعية وفى تعدديته السياسية ، وفى امتداد ذلك النهج فى التشاركية فـى القـرار والفعل فى مختلف المؤسسات بما فى ذلك مؤسسات التعليم الجامعى .. كذلك يتوقع أن تكون الجدارة والأهلية أساسا لاختيار الشخص المناسب فى المكـان المناسـب علـى مختلف المستويات ، وأن تسود الشفافية والمصارحة والأمانة فى مناخ العمل الوطنى وأجواء التعليم الجامعى .

ونتوقع أن يتم تقويم ضمانات الجودة والأداء الجامعى من خلال المسارات التالية:

- سوف يتم قبول مشاركة الطلاب فى عمل تقويم أداء الأساتذة كما هو متبع فى بعض الجامعات الأجنبية ، ويعتبر تقويم الأساتذة فى عمليات التعليم جزءا لا يتجزأ مـن تقويمهم العام للترقية أو الحصول على جوائز .
- تتيح الوسائط التكنولوجية قدرة كبيرة فى عمل تقويم سنوى ، تقوم به مجموعة مـن الأساتذة لمستوى الجودة والأداء فى الكلية ومختلف أقسامها فـى ضـوء معـايير ومؤشرات كمية ونوعية ، على أساس منجزات الكليـة المتحققـة مـن مـدخلاتها ومخرجاتها ، وكفاءتها الداخلية والخارجية ؛ اعتمادا على ما تـضعه الكليـة مـن سياسات وخطط لتنفيذها ، وتتحدد فى هذا التقويم عوامـل الإنجـاز وصـعوباته ، والتطلعات نحو المستقبل فى اقتراحات محددة ؛ بحيث تكـون ضـمانا لاسـتمرار عمليات التطوير والتجديد فى عمل الكلية .
- تقوم الجامعة كل ثلاثة أعوام بتقويم شامل لأنشطتها المختلفة يناط بها إلـى لجنـة محايدة رفيعة المستوى فى عضويتها من كبار رجال الفكر والرأى وممثلين لأعضاء مجلسى الشعب والشورى ورجال الأعمال لتقدير واقـع المؤسـسات الجامعيـة ، واقتراح ما تراه مناسبا لتحسين مختلف مكونات المنظومة الجامعية . ومن الممكـن أن يتمخض هذا التقويم العام عند تحديد المستوى العام العلمى والتنظيمى لكل جامعة

على حدة ، مبينا مواضع التميز أو القصور فى كل جامعة ، ووضع نظام لترتيبهـــا على سلم الجودة والأداء .

وهنا يستعان فى تقدير هذا المستوى بمعالم المشروعات الخمس والعشرين التـــى أقرها المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبرايـــر ٢٠٠٠ م . ويـــستهدف هـــذا الترتيب تنمية روح التنافس والرغبة فى التطوير بين مختلف الجامعات ؛ بما يحقـــق التناظر والتكافؤ مع المستويات العالمية فى الجودة والأداء علميا ومؤسسيا .

إن هذا السيناريو للجامعة فى المستقبل يشير إلى توقع حدوث تعاظم فى الوفرات التعليمية والبحثية ، وفى المخرجات النهائية لهذا المستوى التعليمى ، كما سوف تتمايز التكنولوجيا المستخدمة ويتسع نطاق استخدامها وتوظيفها . ويحدث تآلف بينها وبـــين عناصر منظومة التعليم الجامعى وتدعيم هياكله الأساسية إداريـــا وفنيـــا واقتـــصاديا وتكنولوجيا وأخلاقيا .. يضاف إلى ذلك إعداد الكفاءات البشرية المتميزة وتصاعد ثقة المجتمع فى جامعاته التى سوف تغدو مصدرا للقوة المتولـــدة مـــن العلـــم وتوظيـــف التكنولوجيا ، ومن سيادة العقلانية والتفكير العلمى على الجو الثقافى فى مختلف فئات المجتمع وشرائحه .

ومن ثم تحتل الجامعة موقعها القيادى والريادى والتنويرى وفى تطوير المجتمع فـــى ضوء الرؤية الواضحة والمتكاملة لرسالتها وديناميات حركتها الفاعلة تعليما وبحثا وتنويرا لمساراتها ومسارات التنمية المستدامة ، كما يشيع التفاؤل والحماسة والاقتدار الجماعى لدى أعضاء هيئات التدريس فى مستقبل كلياتهم وجامعاتهم وطلابهم . وهو ما يمثل فى حد ذاته رصيدا هائلا فى دفع عمليات التطوير والتحديث . ومع استمرار حركة التطوير ، تتنـــامى المنجزات حافزة على المزيد من التقدم نحو تحقيق المزيد من الأهداف . ومن المعلوم أنـــه ليس هناك أروع من النجاح الذى يؤدى إلى تتابع المزيد من النجاح .

٣ ـ مناهج جامعية جديدة للألفية الثالثة :

اللحن المميز لمقالاتنا ومقولاتنا هو السعى الدائب لنشر الجديد والمتجـــدد فـــى الأدبيات التربوية من الخبرات العربية والأجنبية فى مجال التعليم بجناحيه الجـــامعى وما قبل الجامعى ؛ بغية تنمية الوعى والمعارف والقدرات لدى المهمومين والمهتمين من التربويين وغير التربويين منظرين وممارسين ميدانيين على حد ســـواء ، وبغيـــة

إثراء الفكر فى الشارع التربوى والتعليمى تجديدا لمنظومة التعليم ، وتطويرا لـــلأداء على كافة أصعدته ومستوياته وأبعاده .. لقد فرضت علينا مسئوليتنا المهنية زهاء ثلث قرن من الزمان من مسيرة التعليم أن نجوب قضايا الفضاء التربوى فكرا ورؤى فـــى التحام وتفاعل مع النظم التعليمية واقعا وممارسة واستشرافا للمستقبل .

وفى هذا المسعى تمتد الأفكار والخبرات والرؤى إلى مختلف مؤسساتنا التعليمية طلابا وأساتذة وقيادات ؛ حتى يتبلور للتنمية الشاملة رصيد تربوى محصة الفكر الناقد والخبرات العريضة والممارسات المتنوعة ، وتصور متجدد دائما لسيناريوهات وبدائل المستقبل التربوى التعليمى المتنامى دائما بعطاء قومى مخلص لله وللـــوطن ، يـــسنمه النظر الثاقب والوعى الناقد والرأى الجسور يحرك ما أصاب التربية من أجواء راكدة، واجترار فى الفكر والممارسة ، وقد كان لذلك كله آثار وتداعيات سلبية فـــى حيويـــة المنظومة التربوية والتعليمية وتجديدها لمواجهة تحديات تعلـــيم المـــستقبل ، تحقيقـــا لتطوير يبدأ بالإنسان ومن قيم عمل جديـــدة ، تـــؤمن بـــالعلم والمهـــارة واســـتخدام التكنولوجيا غايتها تنمية الإنسان وتسليحه وتأهيله واضعين فى اعتبارنا موقع مـــصر الجغرافى كنقطة اتصال ، تؤهلها لأن تلعب دورا عالميا سياسيا وتجاريا ، فهى فريدة فى موقعها الجغرافى ، متمتعة باستقرار حضارى واجتماعى وسياسى حاضنا وجاذبا استثماريا وإنسانيا ، وما وهبها الله من مميزات نسبية فى الزراعة والسياحة المتنوعة؛ الأمر الذى يفرض على التعليم المصرى بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى أن يثمـــر القدرات التنافسية للإنسان ؛ أن زيادة القدرة التنافسية ليست ممثلة فى مجرد الارتفـــاع بمستوى سلعة ما ، بل فى قيم عمل جديدة ومهارات عالية واستخدام فاعـــل للتقنيـــات المتقدمة وسبيل ذلك تعليم عصرى يشكل ويصنع إنسانا جديدا قادرا على التعامل مـــع التحديات المتجددة ، من خلال إيمانه بقيم التقدم ، ودعوته لتغيير الذهنية وتبنى أنماط سلوكية تتناغم مع توجيهات مصرنا .

إن ثقتنا وطيدة فى مؤسساتنا التعليمية التى توفر زادا خصبا فى تكوين إنـــسان الألفية الثالثة ، وتأصيل معارفه وثقافته ترسيخا لجذورها ونمـــوا وامتـــدادا وتنوعـــا لفروعها وأغصانها وثمراتها ، ويقيننا أن قيادات التعليم تقع عليهم مسئوليات جسام فى إعداد وتكوين إنسان جديد بالمعرفة والفكر والخلق ؛ لكى يرسى قواعد مجده وعمله ،

ومن ثم يغدو قادرا على الإنتاج المبدع والمتميز الذى يثرى حـــضارته والحـــضارات الإنسانية فى مسيرة القرن الحادى والعشرين .

ولما كانت المعرفة قوة فلا مناص من التسليم بضرورة امـــتلاك هـــذه القـــوة ، والتخطيط السليم لاكتسابها وتمثلها وإنتاجها وتوظيفها فى مجـــالات التنميـــة الذاتيـــة المستدامة ، التزاما بخصائص اقتصاد المعرفة وما يتطلبه ذلك من تنمية بـــشرية ذات كفاءات عالمية مبدعة ومقتحمة ، وهنا تتبلور رسالة الجامعية فى تكـــوين رأس مـــال علمى متجدد ، باعتباره مقوما مهما من مقومات البقاء والنماء الرئيسة والضرورية فى هذا العالم الكونى ، وحتى نواجه المخاطر ونواجه الضغوط التى تحاصـــر مـــصر ، باعتبارها إحدى دول الجنوب .. تلك الضغوط الت تضخها ظاهرة العولمـــة ، وهنـــا يصبح التعليم الحديث هو المنقذ الحقيقى وأهم مصادر القوة لاستثمار الإنـــسان عـــن طريق آفاق متطورة وجديدة لصياغة المناهج ، محاورها :

- تعدد وتنوع مصادر المعرفة فى إطار الثورات علمية وتكنولوجية ومعلوماتية ، وما يرتبط بها من وسائط كالحاسوب وشبكات المعلومات والاتصالات ، وتحفيز علمية التعلم الذاتى ،ويتسير عملية جمع الحقائق وتخزينها واسترجاعها وتصنيعها .

- التعليم للتمكن والتميز هو الحد الأدنى للمنتج التعليمى بعيدا عن تخـــريج أنـــصاف متعلمين حاصلين على تقدير (مقبول) فى عصر المعرفة ، وحتى تـــصبح لـــدينا جامعات متميزة فى تخصص معين ، لها شهرتها ومكانتها على المستويات المحلية والقومية والدولية فى مجال واحد .. التعليم أو البحث العلمى أو خدمة البيئة وتحديث المجتمع ؛ الأمر الذى يفتقر إلى أعضاء هيئات تدريس مرموقين وقيـــادات مبدعـــة ومعامل حديثة ومكتبات ذات تقنيات متقدمة ، وبرامج موقوتة للتحديث والتطوير لها فلسفة وقيادة وآليات ، بحيث يصبح لكل جامعة لحنها المميز لها بين الجامعـــات ، إلى جانب اهتمامها بالتخصصات الأخرى .

- وتماشيا مع ضرورات المنظور المعرفى الحديث والمتكامل من خـــلال مقرراتـــه الدراسية ، وتوزيعها على السنوات الدراسية وأن تتضمن السنة الأولى فى كل كلية تغطية عامة لمقررات مشتركة لطلابها بمثابة متطلبات الجامعة ، بحيـــث تـــزاوج وتلاقح بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعيـــة والتكنولوجيـــة ، مـــع

ضرورة الالتفات إلى تحقيق وحدة المعرفة فى السنوات التالية ، من خـــلال مقـــرر اختيارى علمى أو تقنى لطلاب الدراسات النظرية ، وآخر ثقافى إنـــسانى لطـــلاب الدراسات العلمية .

- الدراسات العليا فى الجامعات والتوسع فيها مرهون بإمكانـــات الجامعـــة الماديـــة والبشرية ؛ شريطة إجراء البحـــوث فـــى التخصـــصات العلميـــة والتكنولوجيـــة والاجتماعية مما تفرضه الاستخدامات التكنولوجية والثورة المعلوماتيـــة لمواجهـــة الاحتياجات المتطورة للتنمية القومية داخل مصر وخارجها ، وعلى مستوى العـــالم العربى .

- من المتوقع أن تتغير ذهنية الأساتذة والقيادات الجامعية معا ؛ لنخطو خطوات نحو تجريب نظام الساعات المعتمدة فى كل مقررات الجامعة العامة والتخصصية توطئة لتعميمه .

- ويتأتى مع ذلك التجديد اعتبار المكتبة مصدرا من مصادر التعليم ، وظهور المكتبة الإلكترونية التى يتوقع تعميمها على مستوى الكليـــات ، والعمـــل علـــى تزويـــدها بالوسائل التعليمية الحديثة لتداول المعرفة وشبكة الإنترنت وتوصـــيلها بالمكتبـــات الوطنية والعالميـــة ، ناهيك عنى تحديث الكتب والـــدوريات والمجـــلات العلميـــة شريطة أن يقوم على الخدمات المكتبية متخصصون فى المكتبات والمعلومات ، كما يجب أن تزود هذه المكتبات سنويا بمؤلفات أساتذة كليات الجامعيـــة عـــن طريـــق الإهداء توطئة للإعارة السنوية للطلاب . يثرى ذلك أيضا تزايد جهـــود الترجمـــة لعديد من المراجع العلمية الأصيلة فى كل تخصص ، والرسائل العلمية للمبعـــوثين العائدين إلى أرض الوطن كشرط للتعيين فى وظيفة مدرس بالجامعة .

- لا تنطوى ثورات المعرفة والتكنولوجيا على مجرد أجهزتهـــا ومعـــداتها ، وإنمـــا تحتضن منهجا راسخا للتفكير تنظيرا وتطبيقا ، حتى يجئ تكوين الذهنيـــة العلميـــة بمقوماتها المتعددة ، والتنوع فى التوجيه النقدى والتجريبى والتحليلـــى والتركيبـــى والمنطقى والبنائى والتاريخى والمنظومى والتفاوضى والتاملى والتقييمى والإبداعى؛ باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها . وذلك التفكير العلمى هو

الحصاد والثمرات التى تبقى فى الذهن ، بعد أن ينسى خريج الجامعة ما تعلمه مـــن معلومات متناثرة متقادمة دائما .

- وتتطلب ثورة المعلومات مراجعة وتطويرا لمناهج البحث العلمى ومن المفترض أن يعين تكوين الذهنية العلمية فى مرحلة التخصص الدقيق وإجراء البحوث وتطبيقاتها على ذلك ، وهذا الوضع الجديد المنشود يستدعى الاهتمام بمناهج التداخل والتشابك والرؤية المنظومية ، والعلاقات الدينامية فى دراسة الموضوعات وعلى محـــورى الزمان والمكان ؛ فضلا عما حدث من تطوير عالمى فى مناهج البحث وسياقاته من نظريات النسبية والتعقد والكارثة والانقطاع والفوضى أو لاتساق البنيـــة وهـــدايات الحدس والبصيرة . وهذا يستدعى أن تزداد اهتمامات البحـــوث الجامعيـــة تعليمـــا وإنتاجا بتوظيف هذه المناهج ، التى تعين عليها إمكانـــات تكنولوجيـــا المعلومـــات وآلياتها المعرفية المتطورة أبدا .

ما يبقى بعد ذلك هو أن المعيار الرئيسى فى الترقيات واختيار القيادات الجامعية يصبح معتمدا على مدى الكفاءة والإنجاز ، والتمكن من مهارات الاتصال ، وطـــرق التعامل الذكى مع اللوائح والنظم الإدارية ، إذا أردنا لتوصيات المـــؤتمرات القوميـــة لتطوير التعليم أن تتحول إلى واقع وحياة .

٤ـ خطة مستقبلية للتطوير :

الجامعات المتناثرة فى ربوع الأمة العربية هى جامعات الغد تستمد مقوماتها من طبيعة عصر المعلومات ، بل من سمات المـــستقبل القريـــب والبعيـــد ، والقـــدرات الضرورية لإنسان الألفية الثالثة ؛ أنه مع كل مرحلة من مراحل التطور تتغير منظومة التعليم ، حيث تختفى كثير من المهن والأعمال والمهارات ، وتولـــد أخـــرى جديـــدة تناسب المرحلة الجديدة من مراحل التطور .

إن ما نطرحه من فكر تربوى حيث لا بد وأنه يرفـــد مـــسيرة تطـــوير التعلـــيم المتنامية ؛ لأن موقعه الطبيعى والمنطقى هو أن تنشغل بـــه اللجـــان المعنيـــة بهـــذا التطوير، ولأنه من الشائع والمألوف والنمطى أن تكون إبداعات المبـــدعين وكتابـــات الأدباء والمفكرين تقوم على خبرات أكاديمية ومسئوليات تنويرية ، ولا تتطلب شـــغل الوظائف الإدارية أو قيادة اللجان العلمية .

ولأن الانشغال بالكتابة يتطلب معايير أخرى تقوم على سعة الإطلاع ، وتجديـد الفكر ، وامتلاك الرأى ، والإيمان بالرأى الآخر ، وتتطلب غزارة فى الإنتاج العلمـى من بحوث ودراسات ومقالات ومقولات . ويقوم الانشغال بالكتابـة علـى النـضال الاجتماعى المتواصل ، الذى يكسب صاحبه نضجا ووضوحا وعمقا ، يضاف إلى ذلك أن الانشغال فكرا وممارسة بالبحث والتطوير فى مجال التربية يجعل صاحبه خبيـرا وفقيها يمتلك ناصية المنهجية العلمية ، والرؤى النقدية ، والحوار المتـصل والنـافع والمؤثر ، ناهيك عن الموضوعية والصدق والنزاهة ، وإيثار المصلحة العامة والجرأة الأدبية ، وكلها سمات ليست ضرورية لشغل المناصب القيادية والإدارية .

إن سنة الحياة هى التغير المستمر ، وإذا كان التغير فى الماضى بطيئا فهو فى الحاضر متسارعا ، وهو ما يخلق فجوة تتسع باستمرار بين الدول المتقدمة والآخذة فى النمو . وللتكنولوجيا طبيعة اقتحامية فهى تدخل الدول والمجتمعات ، سـواء أكانـت محتاجة إليها أم غير راغبة فيها ، بما تقدمه من سلع وخدمات جديدة ، وبما تولده من حاجات إلى سلع جديدة . والتكنولوجيا سريعة التطور ، وكذلك تتـسارع الابتكـارات والتكنولوجيا الجديدة أكثر تعقيدا لذلك ، فهى تحتاج إلى قدرات عليا لخدمة الصيانة ؛ مما يرفع قيمة هذه الخدمة ويجعل استبدال السلع الجديدة بالسلع القديمة هو الأجـدى ، كما أن أى تقدم تكنولوجى – مهما كان متواضعا – ينتج عنه اختفاء الحاجة إلى كثير من المهن والحرف وظهور الحاجة إلى مهن وحرف جديدة أكثر رقيا وتتطلب غزارة فى المعلومات .

إن دينامية العمالة وتغير مستوياتها يجعل الإنـسان عرضـة لتقـادم معلوماتـه ومهاراته ، وعليه .. فإن الإنسان فى الألفية الثالثة يغير عمله مرات عديـدة خـلال حياته ، ويتطلب تعليما وتدريبا مستمرا ، بناء علـى ذلـك التـسارع المـذهل فـى الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجيا ، وما تحدثه من هـزات عنيفـة تفـرض تطويرا مستمرا وكثيفا على منظومة التعليم بكل مستوياتها ونوعيتها فى الدول المتقدمة والآخذة فى النمو ، على حد سواء .

إن التطور فى المستقبل المنظور يشير إلى أن كثيرا من التكنولوجيا التى سوف تسود الألفية الثالثة لم تبتكر بعد ، رغم أن القليل من التكنولوجيا الحديثة موجودة الآن فكرا ، وعلى لوحات الرسم ، وبين المعامل .

ومن أمثلة ذلك :

- طيران مفرط الصوتية (أعلى من خمسة أضعاف سرعة الصوت) .
- مواد مخلقة من صنع الإنسان جديدة كالألياف الضوئية والبلورات السائلة ، وألياف الكربون – كربون ، والخزفيات مفرطة الموصلية الكهربائية وخلايا الوقود والبلورات والقاطرات التى ترتفع فوق وسادات مغناطسية .
- الميكرو الإلكترونيات وأجهزة وبرامج الواقع الافتراضى والمحاكيات والكمبيوتر فى أجياله المتقدمة ؛ للتعرف على الأبعاد الثلاثية والصور والأصوات والتعامل معه باللغة العادية دخولا إلى استخدام الفوتون ، والمواد الحيوية وتكنولوجيا النانو (التصغير الشديد) والذكاء الاصطناعى والمحاكيات والميكروميكانيكيات ، والتركيب الاختيارى الانتقائى للمواد .
- هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية بآفاقها التى يصعب تصورها .
- تزايد استخدام الطاقة ، والبحث عن مصادر جديدة ، والبحث عن التحكم للاندماج النووى .
- تزايد إنتاج وتوليد المعرفة واكتشافها من خلال الكون اللانهائى ، والاعتماد على المعرفة فى الإنتاج وتوليد السلع والخدمات .
- الاتصالات اللاخطية عبر الأقمار الاصطناعية والتليفون النقال والتلفاز التفاعلى ، والمنظومات التى تسمح بالحوار عبر المحيطات صوتا وصورة .
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات عابرة للحدود والتجمعات الاقتصادية .

وبناء على ما تقدم – وقبل أن يتحول المجتمع إلى مجرد مستخدم ومستهلك ، وقبل أن يفقد استقلاليته ويقع فى براثن التبعية – يجب أن يكون خريج الجامعة فى الغد يمتلك القدرات التالية :

- استقلال الفكر والتخلص من التبعية الفكرية ، والكتاب الجامعى المصدر الوحيد للمعلومات والمعارف .
- التصور والتخيل والمبادأة .
- التفكير الناقد وصولا إلى التطوير .

- التفكير الابتكارى استهدافا لتوليد المعلومات ، واستخراجها من الكون ، وتحويل هذه المعلومات الى سلع وخدمات تغير من شكل الحياة .
- التحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء وصولا إلى صنع القرار .
- العمل التعاونى ضمن فريق يتكامل بعضه مع البعض الآخر ، ومن مختلف التخصصات .
- الاتصال والتعامل مع المجتمع بقيمه ومفاهيمه وطموحه وتراثه .
- تصور الحلول المتنوعة المفتوحة النهاية ، حيث وجود أكثر من حل لكل مشكلة ، ولكل حل حل أحسن منه .
- تقبل مسئولية الإسهام فى إحداث تغيير نحو الأفضل .
- الأخذ بمبدأ لانهائية المعلومات والتعلم المستمر لاحتمال تغيير العمل نتيجة لتغير المعارف والتقنية .
- استمرار رفع القدرة الذاتية للفرد كضرورة حياة .
- التعامل مع العصر بأساليبه وأدواته وأجهزته وقيمة وأنماطه خصوصا وسائل تكنولوجيا المعلومات والمستشعرات .
- الدخول إلى عصر التكنولوجيا النانو ، يستلزم أدوات قياس واستشعار غير معروفة حتى الآن .
- وضع الفروض والنماذج والمحاكاة كأدوات لتوليد المعلومات .

وتؤكد الجامعة ، من خلال الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة فى فبراير عام ألفين ، أن الإنسان الذى يعيش فى مجتمع ديمقراطى يحترم كرامة الإنسان والمؤمن بالعلم وسيلة لحل مشاكله هو إنسان الغد . والجامعة معنية بذلك ، فهى منبع العلم والفكر والمعرفة والثقافة ، وهى المسئولة قبل غيرها عن استمرار التطور الحضارى للمجتمع ، من خلال المعلومات التى يولدها أعضاء هيئة التدريس والطلاب ؛ نتيجة لبحوثهم لاكتشاف المزيد من قوانين الطبيعة والتطور الاجتماعى والثقافى ، أو من تحويل هذه النظريات إلى ابتكارات تكنولوجية وتطوير

الموجود منها ، كما تقوم الجامعة بنشر نتاج هذا الجهد ؛ ليحدث تفاعلـــه فـــى رفـــع مستوى الحياة والمستوى الثقافى والعلمى .

إن الجامعة المصرية فى خمس السنوات الأخيرة لا تزال تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، ولا تزال تسعى نحو تأكيد حرية تخطيط الجامعـــة لمـــسار مـــستقبلها ، وإدارة مؤسساتها ، وتدبير مواردها المالية ووضع قواعد الأداء بها باســـتقلال عـــن النفوذ السياسى أو تدخل من ذوى النفوذ ، سواء فى الجهاز الحكومى أو الحزبى .

إن الجامعة بمنظوماتها وآلياتها هى المـــسئولة عـــن التخطـــيط الاســـتراتيجى لمصيرها ؛ فهى القادرة على التنبوء المستقبلى لمسار العلم والاحتياجـــات والتـــصدى للتحدى الحضارى الذى يفرضه تطور المجتمع ، وهى التـــى تـــصنع قواعـــد الأداء والممارسات والتحكم لتحقيق الجودة الشاملة، ولتكون بحق مركز تميز للبحث والتعليم. إن مجتمع المعلومات يحتاج إلى ٣٠ % من القوى العاملة من العلماء مـــن العلمـــاء والمطورين على مستوى رفيع من القدرات ، وأن ذلك يستلزم مناخا خاصا وإمكانات وآليات وتمويلا كافيا ؛ حتى تستطيع الجامعة القيام بمسئولياتها كاملة وبكفاءة وفاعلية ، حتى تتمكن من الوفاء بالمطلوب منها .

إن جامعاتنا وهى تشرئب إلى الغد تضع لنفسها قوانينها وقيمتهـــا وممارســـتها وأسلوب أدائها ، وتقييم هذا الأداء ضمن مرجعيات واضحة ومحددة . وبعـــض هـــذه المرجعيات خاص بالإمكانات من مبان ومعامل ومكتبات وأنشطة ثقافية واجتماعيـــة ، وبعضها خاص بأعضاء هيئة التدريس لتحديد أعدادهم ومؤهلاتهم ورفع قدراتهم الذاتية وتحديد عبء التدريس والبحث العلمى ، وكذلك للطلاب .

إن أهم المرجعيات التى تعتقد أن لجان التطوير تتدارسها والمزمـــع مناســـبتها للمستقبل المنظور ، هى :

١ – الإمكانات المادية :

حجرة محاضرات لطلاب الإنسانيات .

(١٠) أمتار مربعة لكل طالب .

حجرة رسم لطلاب الفنون.

(٨) أمتار مربعة لكل طالب – معامل ومعارض الأحياء .
(٢٠) مترا مربعا لكل طالب – معامل لطلاب العلوم .
(٢٣) مترا مربعا لكل طالب – معامل لطلاب الهندسة .
(٣٥) مترا مربعا لكل طالب .
فصل للمحاضرة من (١,٥ – ١,٥) مترا مربعا لكل طالب .
إسكان طلابى (من ٨ – ١٦) مترا مربعا لكل طالب .
مساحة خضراء وملاعب ضعف مساحة المبانى .
مكتبة تسع ١٠ % من الطلاب للاطلاع وخمسة عناوين كتب مراجع لكل مقرر دراسى .
علاوة على كتاب الطالب والدوريات ومـــزودة بمكتبـــة للأقـــراص المدمجـــة والموسيقى وأجهزة تكنولوجيا المعلومات .
معامل للبحوث المتقدمة .
حديقة معمل .
إمكانات المسرح وحمامات سباحة وتغذية وممارسة الرياضة والرعاية الطبيـــة الشاملة والكافية .

٢ – أعداد الطلاب :

يتراوح أعداد الطلاب بالجامعة بين أربعة آلاف إلى أربعين ألف ، وتلث هذا العدد فى الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير– دكتوراه) وتتزايد هذه النسبة باستمرار . وهنا نشير إلى زيادة عدد الجامعات فى مصر إلى ثلاثين تزداد إلى ستين جامعة تدريجيا حتى عام ٢٠٢٠م ، مع تخفيض عدد الطلاب إلى ما لا يزيد عن أربعين ألف لكل جامعة ، وبحيث يصل أعداد المتخرجين فى تخصصات العلوم والهندســـة إلى ٢٥ % ، وتزداد هذه النسبة كلما تعمقنا فى عصر المعلوماتية ، كما يزيد الطلب على تخصصات الخدمات ، والتى تشمل الأنشطة الاقتصادية من بنوك وتأمين وسياحة .

وهنا لابد إلى الالتفات إلى الدراسة بنظام الساعات المعتمدة مع توســـيع قاعـــدة الاختيار ، حتى تتاح للطالب دراسة عديد من التخصصات ، وسهولة ومرونة تحويـــل المسار الدراسى بالقضاء على فكرة السلم التعليمى ، والأخذ بفكرة الشجرة التعليمية .

٣ – الهياكل العلمية والإدارية :

جامعة أقسام لا جامعة كليات ؛ أى إن الهياكل العلمية تكون على هيئـــة أقـــسام تضم أعضاء هيئة التدريس من ذوى التخصص الواحد أو التخصـــصات المتقاربـــة . ويصبح القسم العلمى هو المسئول عن نشاطه العلمى البحثى والتعليمى ، وله مسئولية اعتبارية نحو تقدم العلم ، وأن يتمتع باللامركزية فى صنع قراره وإدارة شئونه المالية والإدارية داخل إطار تخصصاته ، وأن يكون للقسم العلمى تخطيط استراتيجى .. يحدد مسار بحوثه وتنمية القدرة الذاتية لأعضائه ، ووضع السياسة التعليمية .

ويخضع القسم لتقييم دورى لأدائه من السلطات العليا فى الجامعة ولرئيس القسم القيادة العلمية ، ولتحقيق مرونة الاستجابة للتطور يجب أن يمنح القسم سلطات اقتراح مقررات دراسية أو إنشاء نشاط بحثى فى اتجاه محدد ، وأن يخصص له تمويل يستقل بإدارته . والانتقال بالتعليم إلى أسلوب حل المـــشكلات والتفكيـــر الناقـــد والتفكيـــر الابتكارى ، يضع على القسم العلمى مسئولية تعديلا فى مساره باستمرار من خـــلال أسلوب التعليم ، واستعمال أنشطة تكنولوجيا المعلومات ومصادر المعرفة المتنوعة .

وهنا يفضل التأكيد على ما يلى : الأخذ بفكرة المحاضرة التفعيلـــة – وبامتحـــان الكتاب المفتوح – وإلغاء الكنترول – تكثيف استخدام الكمبيوتر وأدوات التكنولوجيـــا المعلومات – استخدام المعامل وكتابة التقارير وعقد دورات وورش عمل ، وأســـاليب حل المشكلات والبحوث .

٤ – أما مهمة الهياكل الإدارية :

فهى تسهيل العملية التعليمية البحثية ولصناعة القرار الديمقراطى ، وتخطيط وصيانة الحرم الجامعى ، وإيجاد آليات لتقييم الأداء والتحكم ، وإثـــراء النـــشاط الطلابـــى ثقـــافى اجتماعى رياضى ، ثم الإسكان والتغذية والرعاية الصحية والاستجابة للمتطلبات المتغيرة .

٥ – أعضاء هيئات التدريس :

هم قلب العملية التعليمية النابض والبحث العلمى والتعليمى . وهنا نرى أن يكون ٣٥ % من عبء عضو هيئة التدريس للبحث العلمى ، ومعـــدل محاضـــراته ثمـــانى ساعات أسبوعيا للأستاذ ، وتفرغ ٤٠ ساعة أسبوعيا .

وعند تقييم عضو هيئة التدريس يراعى : البحث العلمى والنشر وحضور المؤتمرات العلمية والإسهام فيها – الكفاءة فى التعليم – الاشتراك فى الأنـــشطة – الالتـــزام بـــالقيم الجامعية – تفرع ٧٥ % على الأقل من أعضاء هيئة التدريس للبحث والتطوير – نـــسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب (١ –١٠) فى المحاضرات وتنخفض إلى (١ – ٥) فى المعامل – يخدم عضو هيئة التدريس سكرتارية ومكتبة وكمبيوتر وفنيين للمعمـــل وأدوات تكنولوجية المعلومات – مرتب يفوق إن لم يواز القاضى .

أما الطلاب .. فإنهم يختارون بمعايير موضـــوعية ، تـــساعدهم فـــى اختيـــار مصيرهم وتخصصاتهم واختيار المقررات الدراسية ؛ بحيث يكون مسئولا عن مصيره – التخلص من مكتب التنسيق – اختبارات قبول من قبل الجامعة – اختبارات ميول – مقابلات شخصية لتعرف مستويات القدرات – يتم تكـــوين الطالـــب علميـــا وثقافيـــا ورياضيا واجتماعيا فى إطار أخلاقى ، يتمتع بالحرية والاستقلال، ويتدرب على التعلم وحل المشكلات والتفكير الناقد والإبداعى والعلمى والعمل الفريقى – الامتحانات تكون مفتوحة مكشوفة تعطى تغذية رجعة ومتنوعة شفوية علمية تحريرية مشروع وبحث .

ما يبقى هو التمويل، ويتم من خلال التمويل الحكومى دفعة واحدة كل عـــام يتـــرك للجامعة حرية التصرف فيها – المنح والهدايا وتمويل البحوث مـــن الهيئـــات والـــشركات واستثمار الجامعة لإمكاناتها ومراكزها العلمية ، وتوفر البنوك الرسوم للطلاب ، علـــى أن يسددها بعد تخرجهم فى الجامعة تضع الجامعة لوائحها فى إطار اللامركزيـــة والمرونـــة وآليات الرقابة والمتابعة والتقييم الدائم للأداء ، والتخطيط الاستراتيجى للمستقبل .

ونود أن نؤكد هنا أن الخطة الاستراتيجية لتطـــوير منظومـــة التعلـــيم العـــالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فى فبراير عـــام ٢٠٠٠ للمـــيلاد جـــاءت تصورا علميا وعمليا لمسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى المتنامية ، تصف الواقع والمتوقع ، وتسعى لتحديث مصر بتسليح الإنسان المصرى بالمهـــارات والقـــدرات ، ومطلوبات الألفية الثالثة ، كما أنها خمسة وعشرين مشروعا يتم تنفيذها فـــى إطـــار خطط زمنية متدرجة موقوتة ؛ الأمر الذى يفرض على قيادات الجامعـــات المـــصرية وأساتذتها من أصحاب الفكر والرأى المشاركة الفعالة بالبحث العلمى والحوار البنـــاء تفعيلا لتلك المشروعات المطروحة على الساحة التعليمية ، على اعتبار أن التعليم هو المشروع القومى لمصر .

ولعل الجهود المتواصلة التى يقوم بها وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى؛ من أجل تعميق الوعى بأدوار الجامعات من خلال لقاءاتـــه وحواراتـــه مـــع أســـاتذة الجامعات خلال المواسم الثقافية وافتتاح المؤتمرات القومية ، ولقاءاته الإعلامية فـــى المجالس التشريعية – بل فى مقالاته ومقولاته الصحفية – هو ما يدعونا إلى المشاركة الفعالة تأكيدا على أن دور أستاذ الجامعة لا بد وأن يتناغم مع دور الجامعـــة ، الـــذى يتجسد فى أربع وظائف أساسية :

- أن تعد الطلاب للبحث والتدريس .
- أن توفر مساقات تدريب تلبى حاجات الاقتصاد والحياة الاجتماعية .
- أن تكون منفتحة للجميع ، بحيث تغذى جوهر التربية مدى الحياة بأوسع معنى .
- أن تعلن عن رأيها فى المشكلات الأخلاقية والاجتماعية كمؤسسات مستقلة ومسئولة تمارس نوعا من السلطة الفكرية التى يحتاجها المجتمع لتساعده على التأمل والفهـــم والفعل معا .
- إن تحديث كليات التربية وتطوير أدوارها وبرامجها ، وتسنيم أدائها ، والانتقال إلى الألفية الثالثة هو ما يشكل فى مجمله المشروع الثالث مـــن المـــشروعات الخطـــة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، وعليه .. فـــإن البرنـــامج المقتـــرح لتطوير الأداء بكليات التربية ، والذى يدور وفق أدوار الجامعة هو إسهامه علميـــة تربوية على مســـيرة تطوير كليات التربية ، علها تنقلنا من الوضـــع القـــائم إلـــى المستقبل القادم .

ويمكن عرض هذا البرنامج كما يلى :

أولا : إعلاء وظيفة التعليم :

١- تفعيل فكرة التأليف المشترك للكتاب الجامعى فى أقسام الكلية مع إنشاء مـــستودع للكتاب الجامعى فى الكلية ، يتم من خلاله الإشراف العلمى والمالى علـــى هـــذه الكتب محافظة على حقوق الطلاب ، واحتراما لمظهر أعـــضاء هيئـــة التـــدريس والتقاليد الجامعية .

٢- متابعة تنفيذ الجداول الدراسية حضورا وانصرافا للسادة أعضاء هيئـــة التـــدريس والطلاب ، عن طريق مكتب يخصص لذلك باستخدام آلية الاستمارات المؤرخة ،

التى يوقع عليها الأساتذة والطلاب فى كل محاضرة وتسلم لمكتب المتابعة ؛ خاصة فى الفترة المسائية .

٣- إلزام كل قسم علمى بإعلان قوائم انتظار لأساتذة محددة باليوم والساعة (٤ ساعات أسبوعيا) ؛ تيسيرا لمقابلات الطلاب ومناقشة مشكلاتهم العلمية والمجتمعية ، ولربط الطلاب المعلمين بأساتذتهم .

٤- إنشاء مكتبات للأقسام العلمية عن طريق الإعارة السنوية من مكتبة الكلية ، والبحث عن موارد مالية لتزويد كل قسم علمى بأحدث الدوريات المتخصصة عربيا وعالميا لانشغال أعضاء هيئة التدريس بقضايا العلم ، وتزويد هذه المكتبات بالمطبوعات والوثائق الحديثة الصادرة عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة التربية والتعليم ؛ تنمية للوعى بالمفاهيم والمعلومات والقضايا المثارة على ساحة تطوير التعليم المصرى المتنامية .

٥- إنشاء مركز للكتاب المدرسى يتم تزويده بنسخة من كل كتاب مدرسى تصدره وزارة التربية والتعليم سنويا فى الصفوف الدراسية والمواد الدراسية والمراحل التعليمية ، يمكن للأساتذة استخدامه فى تنمية المهارات الأكاديمية اللازمة للطلاب فى كل قسم علمى؛ خاصة فى الفرقتين الثالثة والرابعة عند خروج الطلاب للتربية العلمية، لربط ما يدرسه الطلاب بما يقومون بتدريسه فى المدارس ، ولمناقشة تلك الكتب المدرسية وتحليلها قبل تخرج الطلاب فى كلية التربية .

٦- وضع نظام فعال للتربية العلمية يقوم على :

* إعداد دليل للتربية العملية عن طريق قسم المناهج وطرق التدريس يوزع على الطلاب مع بداية مرحلة التربية العلمية بالفرقة الثالثة ،كما يوزع على السادة المشرفين ، وبحيث يتضمن أهداف التربية العملية وخطة تنفيذها واستمارات التقويم الخاصة بمدير المدرسة والموجه الفنى .

* إنشاء مكتب للتربية العملية بالكلية يشرف عليه أساتذة قسم المناهج وطرق التدريس ، ويضم المعيدين حسب تخصصاتهم ، وثلاثة من الموظفين بالكلية ،

ليقوم باختيار الأساتذة المشرفين والمدارس ، التى سيتم التدريب بهـــا وتوزيـــع الطلاب على هذه المدارس ومتابعتهم .

* استخدام التدريس المصغر للتدريب على المهارات التدريسية وتفعيلهـــا ، قبـــل الخروج إلى المدارس للتربية العملية .

* عقـــد دورات ولقاءات تناقشـــية دورية للسادة المشرفين ؛ حتى يتم الربط بين ما يدرسه الطلاب فى الكلية وما يقومون بتنفيذة فى المدارس ، بحيـــث يقـــوم بالمشاركة فى اللقاءات التناقشية أساتذة كلية التربية أكاديميون وتربويون .

ثانيا : ترشيد الدراسات العليا :

- إعداد خريطة قومية بالمشكلات والقضايا التربوية والتعلمية المطروحة على الساحة والتى تواجه مسيرة تطوير التعليم العالى ، والبحث العلمى والتربية والتعليم وذلـــك بين الوزارات المعنية والمؤسسات التربوية .
- إعداد قاعدة بيانات كمبيوترية بالبحوث التربوية والنفسية التى نوقشت بكليات التربية فى مصر ، كذلك المسجلة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه منعا لتكرار هذه البحوث ، وإعداد دليل بها يتم تجديده سنويا .
- تيسير الالتحاق بالدراسات العليا لإعداد الرسائل العلمية أمام الطلاب الوافدين داخل كليات التربية الأم ، والتى تزخر بكبار الأساتذة بغية توطيد العلائق العلمية والثقافية بين كليات التربية فى جامعات امتنا العربية وكلية التربية الأم ، وحتى يصبح هؤلاء الوافدون رافدا للتمويل المالى . وفى هذا الصدد يتم تعين مسئول إدارى فى الكلية ، لتولى مسئولية التوجيه والإشراف على الشئون التعليمية للوافدين .
- التوسع فى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، بين كليات التربية بفلسطين وكليات التربية فى مصر ، مع الالتزام بنظام إدارى سليم .
- تفعيل المشروعات الخمس والعشرين المقترحة لتطوير منظومة التعليم العالى ، عن طريق :

* تشجيع طلاب الماجستير والدكتوراه بالتسجيل فى هذه المـــشروعات ، وتقـــديم دراسات علمية وظيفية فيها .

* عقد ندوات ولقاءات بين أعضـــاء هيئة التدريس لمناقشة هـــذه المـــشروعات ؛ وصولا إلى توصيات عملية حيال كل مشروع منها .

ثالثا : تنشيط وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

- الاتفاق على خطة للموسم الثقافى .. تشارك فيها أقسام الكلية كل بحسب الأهـــداف الموضـــوعة له ، مع مراعاة القضـــايا الحيوية المطروحة على الســـاحة الداخليـــة والخارجية .
- القيام بأنشطة تدريب المعلمين والقيادات التعليمية بالإفادة مـــن خبـــرات الأســـاتذة مشاركة بجهود وزارة التربية والتعليم والمدارس الأجنبية فى البيئة المحيطة بالكلية، وكذلك تقديم استشارات تربوية ونفسية .
- توجيه اتحاد الطلاب نحو القيام بأنشطة إنتاجية ، من أهمها إنشاء مكتب للتصوير ، يستغل عائده للطلاب المحتاجين والمشاركة فى أنشطة محو الأمية بالتعـــاون مـــع الهيئة المختصة
- تحسين إنشاءات الكلية وأساسها التربوى ، عن طريق الاتصال برجـــال الأعمـــال المهتمين بالتربية ، وكذلك أصحاب الجامعات الخاصة .
- تنمية الذوق العام للطلاب المعلمين عن طريق الاتصال بالقائمين على الأنشطة الفنية بوزارة الثقافة ووزارة الإعلام لحضور أنشطة الأوبرا والموسيقى والمسرح بأسعار مخفضة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .
- إنشاء مجموعات دراسية لطلاب الثانوية العامة ، يقوم على تنفيذها كوادر أعض
- اء هيئة التدريس تحت إشراف الأقسام الأكاديمية بالكلية ؛ خاصة وأن كثيـــرا مـــن أساتذة الكلية يمتلكون الخبرة فى امتحانات الثانوية العامة .

إن الأدوار المنتظرة من كليات التربية على هدى من أهداف الخطـــة الاســـتراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى تدعونا إلى أهمية مراجعة برامجنا ومناهجنا ؛ حتى تتنـــاغم مع مطلوبات عصر المعلومات ، ومطلوبات المدارس المصرية الحديثـــة ، ثـــم مراجعـــة

أقسامها وشعبها العلمية حتى تساير مطلوبات وحدة المعرفة ، والعلوم البيئية ، والتكنولوجية ، والعناية بالطفولة وتعليم البنات ، ومحو الأمية أبجدية ومهنية وثقافية وتكنولوجية ، وتعليم الكبار ، ثم مراجعة المهارات والقدرات والاتجاهات التى يكتسبها الطلاب المعلمون للتعامل الراشد مع مجتمع القرية الكونية الصغيرة ، من حيث : إتقان اللغات الحيـــة ، ومهـــارات الكمبيوتر والإنترنت ، والتفاوض وحسن التعامل مع الآخر ، والخدمات الإرشادية للفئـــات الخاصة ، ومهارات الحياة ، والإنتاج والتسويق ، وإدارة المشروعات الصغيرة ، وإنتـــاج البحوث ، وعلوم البيئة وتقدير الفنون الرفيعة وممارستها .

ولابد لمعلم المستقبل أن يمتلك الدعامات الأربع التى ينهض عليها التعليم : التعلم لنكون ، وتعلم كيف نعرف ، وتعلم كيف نعمل ، ثم تعلم العيش معا بغيـــة اســـتغلال المواهب المخبأة داخل كل طالب معلم . ثم إن على كليات التربية أن تصبح مراكـــز للمعرفة ، وأماكن للتدريب والتأهيل التربوى والنفسى ، وبيوت خبرة لإنتـــاج الأدوات والوسائل اللازمة لتعليم جيد المستوى ، والكتب ، والوسائل الحديثة للاتصال ومركـــز إشعاع تربوى وثقافى فى البيئة المحلية ، وعليها أن تتواصل فيما بينهـــا مـــن ناحيـــة للوقوف على ما تحققه بعض هذه الكليات من نجاحات ، ثم التواصل مـــع المـــدارس وعيا بها ، وتمحيصا للفكر التربوى الحديث ، من خلال قاعات الدرس ومزارع الفكر البشرى ، وترشيدا لبرامج إعداد المعلمين فى ضوء مطلوبات الواقع المتجددة أبدا ، بل وربط المعلمين بكل جديد فى الفكر التربوى الحديث ، وحلا لمشكلات الواقع ولتفعيل المؤسسات التعليمية حرصا على منتج تعليمى جديد ، وتواصلا مع المدارس الأجنبية والخاصة والتجريبية فى إطار البيئة المحلية؛ من أجل تبادل الخبرات ، وتطوير الأداء التعليمى ، وتعميق الوعى بأهمية مشاركة التعليم غير الحكومى فـــى تنميـــة مـــسيرة تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ، وبغية إنشاء مـــدارس نموذجيـــة وتجريبية تابعة لكليات التربية باعتبارها مصنعا للاختبـــار والاختيـــار والتجريـــب ، ووصولا إلى " فترينات تربوية " من حيث الأبنية والأفنية والأنشطة والبرامج وأنماط المعلمين والمتعلمين والإدارة والإشراف التربوى والمتابعة والاعتماد .

قائمـــة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- الإبراهيم ، عبد الرحمن ، وطاهر عبد الرازق : **تصميم المنـــاهج وتطويرهـــا ، نماذج وتطبيقات** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦.

٢- أبو شهبة ، محمد بن محمد : **السيرة النبوية فى ضوء القران والسنة** ، دمشق ، دار القلم ، ١٩٩٦ .

٣- أبو عميرة ، محبات : **الإبداع فى تعليم الرياضيات** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٢ م

٤- أبو المجد ، أحمد : **حوار لا مواجهة** ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ .

٥- أندرسون ، لوريق : **إنماء فعالية التدريس** (ترجمة أحمد شبشوب) ، المنظمـــة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤١٥ هـــ .

٦- برلاين ، أ. د. : **علم النفس المعـــرفى ، الصـــراع والإثارة ، وحب الاستطلاع** ، (ترجمة كريمان بدير) القاهرة ، عالم الكتب .

٧- بهاء الدين ، حسين كامل : **التعليم والمستقبل** ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.

٨- البيلاوى ، حسن : **علم اجتماع التربية المعاصرة** ، الإســكندرية ، دار المعرفـــة الجامعية ، ١٩٩٧ .

٩- جروان ، فتحى عبد الرحمن : **تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات** ، عمان دار الكتاب الجامعى ، ١٩٩٩ .

١٠- دعدور ، محمد : **المنهج الدراسى وبناء الإنسان العربى** ، المنصورة – مصر، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٢ .

١١- دى كويلار ، خافيير بيريز : **التنوع الإنـــسانى المبـــدع** ، القـــاهرة ، مركـــز مطبوعات اليونسكو ١٩٩٥ .

١٢- ديلو، جاك : **التعلم ذلك الكنز المكنون** ، **القاهرة** ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩١ .

١٣- زحلان ، أنطوان : **احتياجات العالم العربى المستقبلية من القرن العـــشرين** ، عمان ، منتدى الفكر العربى ١٩٨٨ .

١٤- سلام ، عبد الحميد : **مجال الاتصال واتخاذ القرار فى الإدارة التعليمية** ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٨٥ .

١٥- شحاتة ، حسن : **التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظريـــة والتطبيـــق** ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٤٢٢ هـــ .

١٦- الشرقاوى ، أنور محمد : **العمليات المعرفية وتناول المعلومـــات** ، القـــاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤ .

١٧- شوق ، محمود أحمد : **تربية المعلم للقرن الواحد والعشرين** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٦ هـــ .

١٨- الطحلاوى ، محمد رجائى ، ويحيى إبراهيم : **رؤيـــة فـــى الإدارة الجامعيـــة وقيادتها** ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٥ .

١٩- طنطاوى ، محمد سيد : **أدب الحوار فى الإسلام** ، القـــاهرة ، مكتبـــة نهـــضة مصر ، ١٩٩٨ .

٢٠- عثمان : سيد أحمد : الإثراء النفسى ، دراسة فى الطفولـــة ونمـــو الإنـــسان ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ .

٢١- على ، نبيل : **الثقافة العربية وعصر المعلومات** ، الكويت ، عـــالم المعرفـــة ، ٢٠٠١ .

٢٢- عمار ، حامد : **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦ .

٢٣- العيسوى ، إبرهيم : **التنمية فى عالم متغير ، دراســة فــى مفهــوم التنميــة ومؤشراتها** ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ .

٢٤- الغنام ، محمد أحمد : " التفكير الاستراتيجى فى التربية " ، **التربية الجديــدة** ، أبريل ١٩٨٣ .

٢٥- فور ، إيدجار وآخرون : **تعلم لتكون** (ترجمة حنفــى عيــسى) اليونــسكو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، ١٩٧٦ .

٢٦- كورنيش ، إدوار : **المستقبلية مقدمة فى فن وعلم فهــم وبنــاء عــالم الغــد** (ترجمة محمود فلاحة) دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٩٤ .

٢٧- كوميليان ، كريستيان : " تحديات العولمة " (ترجمــة ناديــة جمــال الــدين) اليونسكو ، **مستقبليات** ، مارس ١٩٩٧ .

٢٨- المجالس القومية المتخصصة : **موسوعة المجــالس القوميــة المتخصــصة** ، القاهرة ، المجلدات ، ١٩٩٠ .

٢٩- المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمــى والتكنولوجيا** ، (الدورات ١٩ – ٢٦) من ١٩٩١ – ١٩٩٩ .

٣٠- محمد ، نادية عبد العظيم : **الاحتياجات الفردية للتلاميذ وإتقان التعلم الرياض،** دار المريخ ، ١٩٩١ .

٣١- محمود ، زكى نجيب : **ثقافتنا فى مواجهة العصر** ، القاهرة ، دار الــشروق ، ١٩٩٧ .

٣٢- المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج : **صيغة موحدة لأهداف المــواد الدراسية** ، الرياض ، ١٩٨٤ .

٣٣- المركز القومى للبحوث التربوية : **تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر** ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢ .

٣٤- مكاوى ، حسن عماد : **تكنولوجيا الاتصال الحديثة فــى عــصر المعلومــات** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٣ .

٣٥- مكتب التربية العربى لدول الخليج : **تعلـيم المـواطن الأمريكـى مـن أجـل المستقبل** ، الرياض ، ١٩٨٩ .

٣٦- مينا ، فايز مراد : **التعليم فى مصر الواقع والمـستقبل** ، القـاهرة ، الأنجلـو المصرية ، ٢٠٠١ .

٣٧- نبيه ، محمد صالح : **المستقبليات والتعليم** ، القاهرة ، دار الكتاب المـصرى ، ٢٠٠٢ .

٣٨- وجيه، حسن : **مباريات التفاوض فى مواجهـة آليـات التـسلط والتطـرف** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧ .

٣٩- وهبة ، مراد : **فلسفة الإبداع** ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٦ .

ثانيا : المراجع الإنجليزية :

1- Academic American Encyclopedia, Carolier Incorporated, Danbury, Connecticut, 1995 .

2- Camble A.B: **Applied Chaos Theory, A Paradigm for Complexity**, Washington Academic Press 1993.

3- David H. & Hopkins D. **The Empowered School : The Management and Practice of Development Planning**, London Cassel Educational Limited, 1991 .

4- Gayeski, D.: **Multimedia for Learning**, New York, McGraw Hill, 1993.

5- Glatthorn, A.: **Curriculum Leadership**, Horesman and Company U.S.A 1987.

6- Hofstetter, F. **Multimedia Literacy**, New York, McGraw Hill, Inc. 1995.

7- Johnson, K.: **Understanding Communication in Second Language Classroom**, Cambridge University Press U.S.A 1995.

8- Kial, L. & Elliott, E.: **Chaos Theory in the Social Sciences, Foundations and Applications**. Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1996.

9- Light, P. Sheldon, S. And Woolhead, M. (eds.) **Learning to Think**. London : Routledge, 1991.

10- Merriam, Webster: **Enyclopedia of Literature**, U.S.A 1995.

11- Pulliam, J. : **History of Education in America**, New Jersey Prentic – Hall, Inc., 1999.

12- Simon, C. & Dionysios, C. : **Multimedia Programming Objects Enviroments**, New York 1995.

13- Snow, M. A. And Brinton, D.M **The Content – Based Classroom : Perspectives on Integrating Language and Culture**, Addison Wesely Longman Publishing Company, 1997.

14- Tway, L: **Multimedia in Action**, New York, Academicc Press Inc., 1995.

15- UR,R : A **Course in Language Teaching**, Cambridge University Press, 1977.

16- Vaughan, T.: **Multimedia Making it Work**, McGraw Hill, California, 1994.

17- Wright, A. **Storytelling with Children**. Oxford University Press, 1995.